مقياس: العلاقات الجزائرية الأوربية -1- أ/ بوضربة ع

المستوى: السنة الأولى ماستر تاريخ الجزائر الحديث

المحور الثاني: **علاقات الجزائر بفرنسا 1519-1830(المبادلات التجارية)**

المحاضرة رقم 08

مقدمة: كانت التجارة الخارجية ين الجزائر وفرنسا وباقي دول أوربا تتمّ عبر موانئ عنابة والقالة وستورة والقل وجيجل والجزائر وبجاية وتشرف عليه مؤسسات مثل الشركة الملكية الإفريقية والهيئات التي خلفتها فيما بعد (الشركة الملكية الإفريقية 1741- الوكالة الإفريقية 1799-ثم وكالة فورات -ثم مؤسسة باري 1822)وشركة بكري وبوجناح التي انتقل نشاطها من مدينة الجزائر ليشمل كذلك الشرق الجزائري خلال حروب الثورة الفرنسية من أجل تلبية حاجات فرنسا وإيطاليا وإسبانيا من مختلف أنواع الحبوب.

وكان يتمّ نقل المواد المصدرة على متن سفن بلدان مختلفة في ظل ضعف الأسطول التجاري الجزائري ،والتي من ضمنها ضعفه لأسباب متعدّدة :عراقيل الغرفة التجارية لمرسيليا ـ عدم قدرة الجزائريين على الصمود أمام الأسطول التجاري الفرنسي - وللدور السلبي لليهود الليفورنيين المخادعين - ونظرا لصدق التجار الجزائريين وعدم قدرتهم على مواكبة احتيال التجار اليهود والأجانب بشكل عام- كما أنّ الداي كان يتدخّل بضغط من التجّار اليهود ليطلب من السلطات الفرنسية لتمنع الجزائريين من أن ينشئوا محلاّت تجارية بفرنسا. وهذا ما يفسّر هجرة الجزائريين لهذا النوع من التجارة (ت.الخارجية)وتركها للأجانب الباحثين عن الربح ـ فانخفضت لذلك أسعار المواد المصدرة . وارتفعت أسعار المواد المستوردة . وتراجع لذلك مستوى المعيشة في الجزائر(الزبيري م.ع. التجارة ـ ص 83-84).

1- المواد المصدّرة :

المرجان : كان يتمّ اصطياده في السواحل الممتدّة بين عنابه والقالة، ثمّ امتد ليشمل إلى ناحية بجاية ق18م وتكفّلت بصيده الشركة الملكية الإفريقية الفرنسية . بواسطة 40الى 50 مركبا وتستخرج مابين مائة ومائة وعشرين صندوق ترسله إلى مرسيليا . التي كانت تدفع حوالي مائتي ألف فرنكا أجورا لعمّالها من أجل صناعة المرجان الضروري لتجارتها (فرنسا) مع الهند والصين.

(125*200 رطل=75 قنطارا من المرجان)

ويعتبر المرجان الجزائري من أجود أنواع المرجان بشهادة الشركة الفرنسية ذاتها.

كانت مرسيليا وليفورنيا المستفيدتان من المرجان الجزائري عن خلال تشغيل مصانعها وصقل المرجان الثمين. ولم يكن نصيب الجزائر إلا صندوقين منه يدفعان سنويا إلى الداي وبعض الأعيان وللباي وللمشايخ وأعيان المنطقة.

الحبوب : وخاصّة القمح والشعير والفول والحمص، وهي محاصيل إستراتيجية وكانت الجزائر في العهد العثماني تنتج كميات كبيرة من الحبوب خاصة في الشرق الجزائري وتصدر كميات ضخمة منها إلى بلدان أوربية وخاصة فرنسا . وتحركت الشركة الملكية الإفريقية تسويقها في الموانى الجزائرية (الشرق الجزائري) لذلك تحكمت في أسعارها ووجهت الحبوب الجزائرية إلى الموانى الروبية التي تختارها هي ووفقا لمصالحها ، فلم تتفطّن السلطات الجزائرية لهذا الخطأ إلا في سنة 1792 وأصبحت تسمح للتجار الاسبانية والانجليزية واليهود وغيرهم وشراء القمح والشعير من القالة وهذا ما سيضر بالفرنسيين فاحتجت الشركة الملكية الإفريقية لدى باي قسنطينة فأجابها:"الحبوب ملك لنا ونحنى نبيعها لمن نريد" ممّا اضطرها لتوقيع اتفاق مع الباي لشراء 4000 كافي =350 كلغ من القمح سعر 32 بياستر (=5فرنكات آنذاك) للكافي الواحد - وقبل ذلك كانت الشركة الفرنسية وحدها ترسل الفرس يليا ما يزيد عن 80 ألف حمولة من القمح و20 ألف حمولة من الشعير وكانت تجني من احتكارها للحبوب أرباحا طائلة (8 أصناف ثمن الشراء). فاحتدم التنافس بين الشركة الإفريقية ثمّ بعدها الوكالة الإفريقية مع الهيئة التجارية الأجنبيةلّتحصل على كميات معينة من الحبوب تصدرها الى مرسيليا (م.ع.الزبيري -85 - ص96) .

- الجلود : كانت الجزائر ثروة حيوا نية كبيرة خاصة الأغنام والأبقار ونظرا لعدم وجود المدابغ لتصنع الجلود كان الجزائريون يبيعونها للأجانب. وقدرت الكمية المصدرة نهاية ق 18م ب: 8 ألاف قطعة جلد كل سنة واحتكرت عملية تصديرها المؤسسات الفرنسية الى غاية 1793م عندما قرر باي قسنطينة بناء مدابغ في عنابة لتلبية حاجيات السكان وحاجيات تونس 12 ألف قطعة جلد سنويا (الزبيري.م.ع،التجارة ص ص: 98-99)

- الشموع: أهم منطقة لإنتاجها القل التي كانت تبيع لوحدها 400 قنطارا للفرنسيين سنويا، وسعى الفرنسيون لاحتكارها لكن البايلك رفض ذلك، ورغم ذلك كان الفرنسيون يستوردون سنويا 880 قنطارا من الشموع (نفس المرجع ص 100).

- الصوف: كتب أحمد باي في مذكراته"أن كل ثروتنا تتمثل في القموح والأصواف التي نبيعها في ميناء عنابة " كان الصوف مصدر ربح كبير بالنسبة للشركة الملكية الإفريقية، تستورد فرنسا⅛الكمية التي تستوردها مرسيليا من آسيا والمشرق التي تقدر سنويا ب40 ألف بالة، في نهاية ق 18 م كان الشرق الجزائري يصدر لمرسيليا 28 ألف قنطار سنويا، لكن

تراجعت الكمية في بداية ق 19 م نتيجة اهتمام فرنسا بتربية الماشية والاغنام في 1817م تراجعت الكمية المصدرة الى النصف (الزبيري ،نفسه،ص 101).

زيت الزيتون: كانت لا تصدر لأوروبا إلا نادرا وبكميات قليلة.

- الواردات:

المواد الأولية: الرصاص- الحديد بكميات قليلة : ففي 10 سنوات بلغت قيمتها المالية سوى 370 بياستر- 185 فرنك سنويا مبلغ زهيد جدا لا يكفي لشراء حتى طن واحد من القمح.

المواد المصنوعة: الأقمشة -الكتان - الحلي - الخردوات والكاغط مبالغها زهيدة بلغت قيمتها في 10 سنوات 12.300 بياستر- 61.500 فرنكا.

المواد الغذائية: السكر - القهوة - التوابل التي يستهلكها الناس يوميا قيمتها 6570 بياستر في 10 سنوات- 3285 فرنكا سنويا وهو لا يكفي لشراء 15 طنا من القمح(الزبيري،نفسه،ص 102-103).

-العلاقات التجارية مع مرسيليا :

ترجع التجارة من مرسيليا إلى عهود بعيدة تاريخيا، وبالضبط إلى القرون الوسطى حيث كان لمرسيليا قنصل في عنابة يمثلها ويرعى مصالحها، وتدعّمت العلاقات أكثر بدخول الجزائر تحت لواء الخلافة العثمانية حيث حصل الفرنسيون على امتياز صيد المرجان في السواحل الشرقية واستعمال موانئها للتجارة.

كانت في البداية المعاملات التجارية تتمّ بشكل فردي وعفويا لكن تدخّلت الدولة العثمانية وأمرت بإبرام اتفاقية تقنن الامتيازات وتحدّد شروطها،وتجدّدت هذه الاتفاقية عدّة مرّات قبل إنشاء الشركة الملكية الإفريقية سنة 1741م تحت إشراف الغرفة التجارية لمرسيليا بهدف سد الطريق أمام الإنجليز المتطّعين للتغلغل في المنطقة التي أدركت أهميّتها الإستراتيجية.

ازدهرت التجارة خ مع فرنسا أكثر منذ النصف الثاني من ق 18م إذ قفز رأس مال الشركة الملكية الإفريقية من مليون ومائتي ألف فرنك إلى 3 ملايين ف إضافة إلى الأرباح السنوية الكبيرة التي تحققها من التجارة مع الجزائر بالخصوص،حيث كانت تصدر هذه الشركة الفرنسية إلى فرنسا حوالي 300 ألف ق.من القمح .

أثّرت المؤسسات المرسيلية في اقتصاد البلاد إذ جعلت القبائل تهتمّ بالزراعة(خاصّة الحبوب)وتربية المواشي لتصدير إنتاجها لتحقيق الأرباح وسدّ حاجياتها وتسديد ما يترتّب عليها من ضرائب،كما أنّ التركيز المفرط على التصدير أدّى في بعض السنوات إلى نقص الغذاء داخليا خصوصا في سنوات الجفاف.

جاءت الثورة الفرنسية لتعطل من نمو هذه التجارة والحملة الفرنسية على مصر والمماطلة في دفع الديون لأصحابها الجزائريين مما أدّى إلى رفض التعامل مع أمثال هؤلاء التجار وتقليص الامتيازات وإغلاق المؤسسات لعديد المرا ّت، مما أدّى إلى انسحاب المرسيليين وتركهم المجال لشركة اليهوديين بكري وبوجناح اللذان استعملا كل الوسائل للسيطرة على التجارة الخارجية واستغلال نفوذهما لدى الدايات خصوصا.(م ع.الزبيري، نفسه،ص ص129-131).